

Distr.: General
14 June 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون
البند ١٣١ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر: السيد غيرت أوفارت (إستونيا)

أولا - مقدمة

- ١ - ترد التوصيات السابقة التي قدمتها اللجنة الخامسة إلى الجمعية العامة في إطار البند ١٣١ من جدول الأعمال في تقريرَي اللجنة الواردين في الوثيقتين A/70/624 و Add.1.
- ٢ - وقد استأنفت اللجنة الخامسة نظرها في هذا البند خلال جلستها ٣٦ و ٣٩، المعقودتين في ٩ أيار/مايو و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وترد البيانات التي أُدلي بها والملاحظات التي أُبدت خلال نظر اللجنة في البند في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع^(١).
- ٣ - وللنظر في البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:
(أ) التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/5 (Vol. II))؛

(١) A/C.5/70/SR.36 و A/C.5/70/SR.39.



(ب) تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/724)؛

(ج) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة بالموضوع (A/70/803).

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.5/70/L.37

٤ - في الجلسة ٣٩، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات" (A/C.5/70/L.37)، قدمه رئيس اللجنة بناءً على مشاورات غير رسمية نسّقها ممثل هايتي.

٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.5/70/L.37 بدون تصويت (انظر الفقرة ٦).

ثالثا - توصية اللجنة الخامسة

٦ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٤٩/٦٩ بآء المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ و ٢٣٨/٧٠ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وقد نظرت في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام^(١) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ٥، المجلد الثاني (A/70/5 (Vol. II)).

- ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥^(٢) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣)،
- ١ - تقبل التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥^(١)؛
- ٢ - توافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات^(١)؛
- ٣ - تؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٣)؛
- ٤ - تثني على مجلس مراجعي الحسابات للجودة العالية للتقرير الذي قدمه وشكله المبسط؛
- ٥ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥^(٢)؛
- ٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ التام لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات وتوصيات اللجنة الاستشارية في هذا الشأن على وجه السرعة وفي الوقت المناسب؛
- ٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يحدد الإطار الزمني المتوقع لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وأولويات تنفيذها، بما في ذلك تحديد أسماء الموظفين المسؤولين عن تنفيذها والتدابير المتخذة في ذلك الصدد؛
- ٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المقبل عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، شرحاً وافياً لحالات التأخر في تنفيذ جميع توصيات المجلس التي لم تنفذ بعد والأسباب الجذرية لتكرار بحث المسائل والتدابير التي يتعين اتخاذها؛
- ٩ - تعرب عن القلق إزاء استمرار مواطن الضعف في مجالات وضع الميزانيات وتنفيذها، وإدارة الأصول، وإدارة شؤون السفر، والشراء والتعاقد، وإدارة مشاريع البناء،

(٢) A/70/724.

(٣) A/70/803.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام مواصلة بذل جهوده لمعالجة مواطن الضعف هذه، على سبيل الأولوية، مع مراعاة تعليقات مجلس مراجعي الحسابات وملاحظاته وتوصياته؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده لإخضاع الموظفين للمساءلة، لا سيما كبار المديرين، عن حالات سوء الإدارة وسوء اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى تكبد المنظمة خسارة مالية.